شناشيل

■ عدنان حسين
adnan.h@almadapaper.net

طارق الهاشمي.. سلّم نفسك!

يبدو أن أفضل مَخْرج ممّا يعرف الآن بأزمة طارق الهاشمي أن يقدم نائب رئيس الجمهورية استقالته ويسلّم نفسه إلى القضاء، فهذا المخرج يفضي إلى تحقيق مصالح الجميع سواء بسواء: السيد الهاشمي نفسه، وائتلاف "العراقية" الذي يشارك في زعامته، والسلطة القضائية، والعملية السياسية، والعراق وطناً وشعباً.

من السليمانية أطلق الهاشمي سيلاً من التصريحات التي ينفي فيها التهم الموجهة إليه بالتورط في أعمال الإرهاب، وفي الكثير منها شدّد على أن العراقيين يعرفون التاريخ الوطني له ولعائلته وانه بالتالي لا يمكن أن يكون له ضلع في أي عمل ذي بعد إرهابي أو طائفي.

الآن قضية الهاشمي تهدّد الوطن بأسره، وما لم يسلّم نفسه إلى القضاء فمن الممكن أن تؤدي قضيته إلى سفك دماء وإزهاق أرواح لعراقيين أبرياء في أعمال عنف ذات طابع سياسي مرة وطائفي مرة أخرى وعشائري مرة ثالثة.

الوطنية تعني في ما تعني أن يقدّم المؤمن والمتمسك بها مصالح الوطن والشعب على مصالحه الشخصية والحزبية. والوطن والشعب موضوعان الآن في محنة: طارق الهاشمي متهم بالإرهاب وهو ينفي. والمنطقي أن يؤكد براءته أمام القضاء، لكنه ملتجئ إلى الكرد رغماً عنهم ويطالب بنقل التحقيقات القضائية إلى الإقليم أو إلى كركوك، وهذا ما رفضه مجلس القضاء الأعلى الذي لم يجد مسوّغاً للنقل.

إذا كان الهاشمي حقاً وصدقاً بريئاً فان الجهة الوحيدة التي ستثبت ذلك وتؤكده هي القضاء. وإذا كان خائفاً من تسييس القضية فان ثمة الكثير من العراقيين لديهم نفس الخوف والهمّ، ليس فقط من حزبه وائتلافه وعشيرته وإنما أيضا منا نحن المثقفين الذين ننظر إلى قضية الهاشمي باعتبارها إحدى القضايا المفصلية لتأكيد أو نفي استقلالية السلطة القضائية وحيادها ونزاهتها، ولتأكيد أو نفي ما إذا كنا ماضين باتجاه الانتقال إلى النضال الديمقراطي الذي نريده أو أننا سائرون في الاتجاه المعاكس.

على هذا فان قضية الهاشمي، لم تعد قضيته وحده وقضية حزبه وائتلافه وعشيرته وطائفته.. إنها قضية العراق كله. يمكن للهاشمي أن يجنّد مئات المحامين لإثبات براءته إن كان بريئاً، ونحن جميعاً سنكون شهوداً على ما سيجري معه، فان كان بريئاً فعلا سندعم موقفه وسيكون لنا موقف حازم وصارم من القضاء إذا تصرف على نحو غير مستقل وغير محايد وغير شفاف، وسيكون لنا موقف حازم وصارم هو الآخر تجاه السلطة التنفيذية إذا ظهر لنا أنها تضغط لحرف القضاء عن استقلاليته وحياده وشفافيته.

أما إذا كان الهاشمي مذنباً وحكم عليه القضاء بما يستحقه عن ذنبه، فلن نتردد عن التصفيق لقضائنا والإشادة به لترسيخ قوته، فهو ضمانتنا الوحيدة للتمتع بحقوقنا وممارسة حرياتنا الخاصة والعامة.

السيد الهاشمي: استقل من منصبك فوراً كما يفعل كل المسؤولين الحكوميين في العالم عندما يكونون متهمين، وسلّم نفسك إلى القضاء إن كنت بريئاً حقاً، أو تصرّف كما يتصرف الضباط البواسل في ساحات الوغى لتفادي الاستسلام للعدو.. أي أن تنتحر، ففي انتحارك مخرج آخر لتفادي الأضرار بمصالح الشعب والوطن.

تظاهرات لمعارضي الاسد في حمص أمس.. (أ.ف.ب)

زيباري في اجتماع وزراء الخارجية العرب لمناقشة الأزمة السورية

يصل اليوم، الأحد، وزير الخارجية هوشيار زيباري إلى القاهرة، للمشاركة في الاجتماع الطارئ والمستأنف لوزراء الخارجية العرب، لبحث الأزمة السورية وإيجاد مخرج لما يحصل في سوريا، خاصة بعد الفيتو الروسي والصيني في مجلس الأمن.

وأكد ممثل العراق لدى الجامعة العربية السفير قيس العزاوي في تصريحات صحفية حضور الوزير العراقي

□ بغداد / المدى

مبينا أن "العراق مهتم بالقضية السورية، وخاصة أن القمة العربية في بغداد على الأبواب وضرورة وجود إجماع عربي على الأزمة السورية وإيجاد مخرج لها قبل انعقاد القمة خاصة أنها تعقدت كثيرا في الفترة الأخيرة".

وتغيّر موقف العراق من الأزمة السورية، بعد أن كان رافضا لأي قرار عربي ضد سوريا في بداية الأزمة، لكنه في الاجتماع الأخير لمجلس الجامعة العربية في شهر كانون الثاني الماضي أيد المبادرة الجديدة التي عرضت في مجلس الأمن الدولي والتي عطلها الفيتو الروسي الصيني، ويرجع مراقبون تغيير موقف العراق هو لكسب أعضاء الجامعة العربية لحضور قمة بغداد على أعلى المستويات وخاصة دول الخليج العربي.

وأضاف العزاوي إن "العراق مع الإجماع العربي في أي قرار يتخذونه، وهذا هو الموقف الرسمي الذي عبّر عنه وزير الخارجية وسيكون ثابتا في هذا الاجتماع". وتضيّف القاهرة يوم غد أربعة اجتماعات لوزراء الخارجية العرب، حيث يجتمع وزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي صباحا برئاسة السعودية لتوحيد مواقف هذه الدول إزاء الأزمة السورية، فيما يجتمع وزراء اللجنة الوزارية المكلفة بالأزمة السورية بعد هذا الاجتماع، يليه اجتماع مجلس الجامعة بكامل هيئتيه، وبعده يكون اجتماع لوزراء لجنة مبادرة السلام العربية الخاصة بفلسطين ويحضرها الرئيس الفلسطيني محمود عباس.

من جانبها تعول لجنة العلاقات الخارجية على هذا الاجتماع خصوصا بعد الموقف العراقي وما تلاه من تباين آراء سواء بين الدول العربية أم بين الكتل السياسية.

عضو الجنة العلاقات الخارجية النائب رافع عبد الجبار قال في تصريح للمدى على الرغم من أن زيارة وزير الخارجية هي من صلاحيات الحكومة ولا دخل للجنة العلاقات إلا أن الأمر قد يكون حساسا خصوصا بعد رفض ائتلاف العراقية بزعامة إياد علاوي موقف الحكومة تجاه ما يجري في سوريا وعلى الحكومة أن تستجيب لمواقف الكتل كون أن العراق يحكم بالتوافقات فضلا عن عدم وجود خطابا موحدا.

وأضاف عبد الجبار: حسب معلوماتي أن وزير الخارجية برغم الاجتماع المخصص لمناقشة أوضاع سوريا إلا انه يسعى إلى ترطيب الأجواء بين وزراء الخارجية العرب وحثهم على عقد قمة بغداد في موعدها المحدد في الـ٢٩ من آذار القادم، والذي كان قد أكده نائب الأمين العام للجامعة العربية احمد بن حلي خلال زيارته الأخيرة إلى بغداد.

وتابع عبد الجبار أن الوضع في سوريا يختلف تماما، وان تخوف العراق منطقي لما تشكله سوريا من أهمية خصوصا على امن العراق، مضيفا أن الحكومة تخشى وصول التيار السلفي إلى سدة الحكم في سوريا بالتالي سيكون العراق عرضة للفوضى وان أمنه سيهدد بشكل مستمر، والعراق لم يقف ضد الشعب السوري لكنه متحفظ على الآلية التي من الممكن أن تكون في سوريا على مستوى الأحداث والسيناريوهات الدراماتيكية.

مؤكدا أن جميع الكتل لم تغير موقفها بما فيها القائمة العراقية التي أبدت معارضتها على موقف العراق.

وقرر وزراء الخارجية العرب، في اجتماعهم السبت، تعليق عضوية سوريا بمجلس جامعة الدول العربية إلى حين قيامها بالتنفيذ الكامل لتعهداتها التي وافقت عليها بموجب خطة العمل العربية لحل الأزمة السورية التي اعتمدها المجلس في اجتماعه غير العادي يوم ٢ تشرين الثاني الحالي.

لكن القرار اتخذ بموافقة ١٨ دولة، فيما شهد التصويت عليه اعتراض لبنان واليمن، وامتناع العراق.

وتشهد سوريا منذ الـ ١٥ من آذار الماضي، حركة احتجاج تصدت لها قوات الأمن بعنف، وبحسب المرصد السوري لحقوق الإنسان فإن عدد القتلى وصل إلى أكثر من ٢٠٠٠ قتيل معظمهم مدنيون موثقون بقوائم لدى المرصد، و٣٧٤ من الجيش وقوى الأمن الداخلي، في وقت تتهم السلطات السورية المعارضين بالتورط مع من وصفتهم بالجماعات الإرهابية في الخارج.

القضاء الأعلى: ارسلنا طلبات برفع الحصانة عن الملا والجبوري والساعدي

□ بغداد / المدى

البيرقدار

أكد مجلس القضاء الأعلى، أمس أنه أرسل طلبا إلى مجلس النواب برفع الحصانة عن النائبين عن القائمة العراقية حيدر الملا وسليم الجبوري والنائب عن التحالف الوطني صباح الساعدي، فيما أشار إلى أن القضاء لا يمكنه منع أي شكوى ضد النواب. وقال المتحدث الرسمي باسم المجلس القاضي عبد الستار البيرقدار في بيان صدر، امس، وتلقت المدى نسخة منه إن "المجلس وبناء على طلب من المحكمة المختصة بالتحقيق مع النائب في القائمة العراقية سليم عبدالله الجبوري بشأن التهمة المنسوبة إليه من ذوي العلاقة وفقا للمادة الرابعة من قانون مكافحة الإرهاب، أرسل في الـ١٣ من حزيران العام الماضي ٢٠١١، طلبا إلى مجلس النواب لرفع الحصانة عنه"، مبينا أن "الطلب أرفقت معه صورة من الأوراق التحقيقية".

وأوضح البيرقدار أن "المجلس أرسل طلب المحكمة المختصة برفع الحصانة عن النائب المستقل صباح الساعدي للتحقيق معه بشأن التهمة المنسوبة إليه من المشتكي وفقا للمادة ٢٢٦ من قانون العقوبات مع صور من الأوراق التحقيقية للنظر فيها". وتابع أن "المجلس أرسل أيضا في الثاني من شباط الحالي طلبا إلى المحكمة المختصة بطلب حضور النائب عن القائمة العراقية حيدر الملا للتحقيق معه بشأن التهمة المنسوبة إليه من المشتكي وفقا للجملة الأخيرة من المادة ٢٢٩ من قانون العقوبات مع صورة من الأوراق التحقيقية". وكان مصدر سياسي مطلع قد كشف في الخامس من شباط الحالي، عن وصول كتاب من مجلس القضاء الأعلى إلى مجلس النواب يطالب برفع الحصانة عن النائبين عن القائمة العراقية حيدر الملا بتهمة التشهير بنزاهة القضاء وسليم الجبوري بتهمة "الإرهاب"، فضلاً عن النائب عن التحالف الوطني صباح الساعدي، بتهمة الفساد. وأشار البيرقدار إلى أنه "لم يرد طلب عدا ما ذكر أعلاه من محكمة مختصة برفع الحصانة عن أحد النواب ولم يرسل المجلس أي طلب غير ما ذكر خلال دورة مجلس النواب الحالية". وأكد البيرقدار أن "المحاكم العراقية لا تستطيع قانونا أن تمتنع عن قبول أي شكوى يتقدم بها مواطن أو مسؤول ضد أحد النواب بل أنها تلزم قانونا بإجراء التحقيق بها"، مبينا أنه "إذا توفرت الأدلة الكافية في الشكوى يتوسط مجلس القضاء بمفاتحة مجلس النواب لمباشرة الإجراءات القانونية ضد النائب". يشار إلى إن مجلس القضاء الأعلى أصدر مذكرة اعتقال بحق النائب المستقل صباح الساعدي بتهمة إهانة الحكومة والقذف والسب بحق رئيس الوزراء بدون تقديم أدلة، فيما عرض الساعدي وثيقة صادرة من الاستخبارات تحتوي على أسماء نواب وإعلاميين وشيوخ عشائر مهددين بالاغتيال وهو من ضمنهم مشيراً إلى أن منفذي عمليات الاغتيال هم من منتسبي المخابرات العراقية السابقة وتمت إعادتهم إلى وظائفهم في الحكومة الحالية متهما رئيس الوزراء نوري المالكي بالتورط في هذه الوثيقة وانه يسعى إلى اغتياله، بحسب قوله. كما طلب القضاء العراقي في حزيران الماضي ٢٠١١ مجلس النواب بكتاب رسمي برفع الحصانة عن رئيس لجنة حقوق الإنسان سليم الجبوري لشموله بالمادة (٤) إرهاب ولاتهامه بدعم العمليات الإرهابية والتهجير الطائفي في ديالى.

الداخلية تسعى لإعادة ضباط مجتثين بعد ثبوت ولائهم للعملية السياسية

□ بغداد / المدى

أعلنت وزارة الداخلية، أمس، عن سعيها لإعادة ضباط تم شمولهم بالاجتثاث بعد ثبوت ولائهم للعراق والعملية السياسية، وفي حين استبعدت علاقة هذا الأمر بمسألة طرد آخرين ثبت تقصيرهم بالواجب، أكدت أن مجلس الوزراء هو الجهة الوحيدة التي تمتلك صلاحية الاستثناء من الاجتثاث.

وقال الوكيل الأقدم لوزارة الداخلية عدنان الأسدي في حديث لوكالة السومرية نيوز إن "هناك ضباطاً في مختلف دوائر وزارة الداخلية يعملون منذ العام ٢٠٠٣ وقد تعرضوا للضغط من قبل الإرهابيين وثبت ولاؤهم للعراق والعملية السياسية الجديدة، وقمنا برفع أسمائهم إلى مجلس الوزراء لطلب استثنائهم من قانون المساءلة والعدالة وإعادتهم للخدمة وفق الآلية القانونية".

وأضاف الأسدي أن "من بينهم عميد المرور وليد عمار مقدم برنامج المرور في الفضائية العراقية والمشمول بالاجتثاث وقد طلبنا استثناءه كونه ضابطا مهنيا معروفا بإخلاصه للوزارة"، مشيراً إلى أن "هناك ضابطاً آخر وهو رعد الدليمي وكان ضمن الضباط الذين رفعت أسماؤهم إلى مجلس الوزراء وتمت الموافقة على إعادته للخدمة".

واعتبر الأسدي أن "مسألة إعادة الضباط النزيهين إلى الخدمة لا علاقة له بالقرارات التي صدرت بحق ضباط آخرين ثبت تورطهم بعمليات فساد"، مضيفاً أن "عملية إبعاد ضابط متهم أو وجود شكوك في ولائه للوطن وللوزارة أمر آخر".

وأكد الأسدي أن "وزارة الداخلية تحاول جاهدة مساعدة الضباط الذين وقفوا مع الحكومة العراقية وضحوا من اجل أبناء شعبهم بأسرهم وراحتهم"، موضحاً أن "مجلس الوزراء هو الجهة الوحيدة التي تمتلك صلاحية الاستثناء من قوانين الاجتثاث بعد عرض الأمر على البرلمان للموافقة عليه".

وكانت وسائل إعلام محلية قد نقلت يوم الجمعة ١٠ شباط ٢٠١٢ عن مصادر في وزارة الداخلية قولها إن هناك توجهاً لدى الوكيل الأقدم للوزارة عدنان الأسدي بإعادة بعض الضباط ممن شملتهم قرارات اجتثاث البعث للخدمة، موضحة أنه طلب ملفات ضباط ممن رفضوا القيام بأي عمل ضد مؤسسات الدولة ولم ينضموا إلى أي حركة أو حزب يرفض العملية السياسية بغية إعادتهم إلى الخدمة.

يذكر أن الحاكم المدني الأميركي للعراق بول بريمر، حل حزب البعث الذي كان يقوده صدام حسين، بعد دخول القوات الأميركية إلى العراق سنة ٢٠٠٣ وشكل لجنة اسمها "لجنة اجتثاث البعث"، ثم تم تغيير الاسم إلى هيئة المساءلة والعدالة، كما أصدر في أيار من ٢٠٠٣ قراراً بحل الجيش العراقي مع المؤسسات التابعة له.

استعراض لقوات الشرطة العراقية الاتحادية.. (أرشيف)

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم

المدير العام
غادة العاملي

نائب رئيس التحرير
عدنان حسين

مدير التحرير
علي حسين

سكرتير التحرير الفني
ماجد الماجدي

المدير الفني
خالد خضير

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

بغداد. شارع أبو نواس – محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ بناء ١٤١
هاتف: ٧١٧٨٨٥٩ . ٧١٧٧٩٨٥

كردستان. أربيل. شارع برايتي
دمشق. شارع كرجية حداد
ص.ب:٨٢٧٢ أو ٧٣٦٦
هاتف: ٢٣٢٢٧٥ – ٢٣٢٢٢٧٦

فاكس:٢٣٢٢٢٨٩
بيروت. الحمرا.شارع ليون
بناية منصور. الطابق الاول
تليفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧

التوزيع: وكالة المدى للتوزيع
مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/ قبرص

AL – MADA
General Political Daily
Issued by : Al – Mada Establishment for Mass Media، culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون